

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

أولا - مقدمة

١ - في الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/891) أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى وسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ برئاسة جان مارك دو لا سابلير. وبعد التشاور، اتفق أعضاء المجلس على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

فرنسا (السفير جان مارك دو لا سابلير، رئيس البعثة)

الجزائر (السفير مراد بنمهيدي)

أنغولا (السفير إسماعيل أبرو غاسبار مارتز)

بنن (السفير جويل و. أديشي)

البرازيل (السيدة إيرين فيدا غالا)

شيلي (السيد أندريه لاندريتشي)

الصين (السفير بيشان زهانغ)

ألمانيا (السفير غونتر بلوغر)

باكستان (السفير منير أكرم)

الفلبين (السيد باتريك تشواسوتو)

رومانيا (السفير غيورغي دوميترو)

الاتحاد الروسي (السفير أندري دينسوف)

إسبانيا (السيدة آنا جيمينيز)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير آدم ثومبسن)

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير سيشان سيف)

٢ - واختصاصات البعثة موضحة في مرفق الوثيقة (S/2004/891).

٣ - وقد أوفدت بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا عقب الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن في نيروبي في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مباشرة. وقد غادرت بعثة المجلس نيروبي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وعادت إلى نيويورك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال تلك الفترة، زارت البعثة كيغالي وكينشاسا وبوكافو وبوجومبورا وعتايي. واجتمعت البعثة برئيس رواندا بول كاغامي؛ ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كاييلا، ورئيس بوروندي دومسيان نداييزي، ورئيس أوغندا يوري كاغوتا موسيفيني.

٤ - واجتمعت البعثة أيضا في كينشاسا مع نواب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الأربعة؛ ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية؛ ورؤساء المؤسسات الخمس لدعم الديمقراطية؛ وممثلي المجتمع المدني؛ واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية "سيات CIAT". وفي بوكافو، اجتمعت البعثة مع حاكم جنوب كيفو وأحد نائبي الحاكم المعينين وقائد المنطقة العسكرية العاشرة ومفتش الشرطة المحلي واثنين من مستشاري رئيس الجمهورية. وفي بوجومبورا، عقدت البعثة أيضا مشاورات مع نائب الرئيس المعين مؤخرا ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزير الدولة المكلف بشؤون الإدارة السليمة ودائرة الرقابة العامة، وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة رصد التنفيذ وممثلي المجتمع المدني.

٥ - وفي كينشاسا وبوكافو، تلقت البعثة إحاطات إعلامية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتلقت في بوجومبورا إحاطات إعلامية من عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وفي كينشاسا، تلقت البعثة أيضا إحاطة إعلامية من إبراهيم فال الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى. ورافق البعثة الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليام لاسي سوينغ في أثناء زيارتها لكينشاسا وبوكافو وعتايي، في حين رافقتها الممثلة الخاصة للأمين العام في بوروندي كارولين ماكاسكي في أثناء زيارتها لبوجومبورا وعتايي.

٦ - وقد نُفذت بعثة مجلس الأمن الخامسة إلى وسط أفريقيا، كما حدث في كثير من السنوات السابقة، في وقت دخلت فيه عمليتا السلام الجارتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي مرحلة جديدة حاسمة، حيث يقوم كلا البلدين بصورة فعالة بالتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥. وجرت البعثة أيضا في سياق الدور الأكبر الذي يقوم به المجلس لدعم عمليتي الانتقال هاتين والذي يتجلى بتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك بتزويدها بـ ٩٠٠ عنصر إضافي فتصبح بذلك أكبر عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة في العالم، وكذلك بإنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٧ - وجاءت البعثة مباشرة عقب انعقاد مؤتمر القمة الأول للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، في دار السلام الذي اختتم أعماله بنجاح باعتماد الإعلان المتعلق بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

٨ - وبدأت البعثة زيارتها إلى المنطقة بعقد اجتماع مع الرئيس كاغامي في كيغالي. وقد تركزت المناقشة التي دارت فيه على مسألة المشكلة الناشئة عن وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى حالة نزاع سلاحهم وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم.

٩ - وأعرب الرئيس كاغامي عن أسفه لأن مشكلة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية قد "حفظت" بسبب "عدم كفاية" الجهود التي بذلها المجتمع الدولي خلال السنوات العشر المنصرمة. وردا على سؤال عن عدد مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية الذين كانوا موجودين فعليا في صفوف القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغالبية تلك القوات من العناصر الشابة، أشار الرئيس كاغامي إلى أن تلك القوات، حتى وإن لم تشارك في جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام ١٩٩٤ فإنها كانت على قناعة تامة بعقيدة إبادة الأجناس. ولهذا يرى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي مجموعة شكلتها عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي لا يمكن أن تعتبر مطلقا محاورا رئيسيا شرعيا. بيد أن الرئيس كاغامي أشار إلى أن حكومته على استعداد لقبول أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادة إدماجهم في المجتمع الرواندي مشيرا إلى أن رواندا قد نجحت بالفعل في إعادة إدماج زهاء ٢,٥ مليون عائد في المجتمع.

١٠ - وأعرب الرئيس كاغامي عن ارتياحه لإعلان دار السلام الذي اعترف بمشكلة الإبادة الجماعية. وأعرب كذلك عن رأي مفاده أنه سيكون من المفيد فيما لو دعمت الأمم المتحدة

إنشاء "قوة إقليمية" لتسوية مسألة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهيموي نظرا إلى أن النهج الطوعي القائم على نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في المجتمع وإعادة التوطين أثبت قصوره. وردا على سؤال حول ما إذا كانت المبادئ الواردة في إعلان دار السلام ستنفذ من قبل الأطراف الموقعة عليه، أشار الرئيس كاغامي إلى أن حكومته ستساهم فيه مساهمة إيجابية. وأشار أيضا إلى أن حكومته تعتزم الاشتراك في آلية التحقق المشتركة والآلية الثلاثية الأطراف مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لمتابعة التحقيقات التي تجري بهذا الشأن.

١١ - وأكدت البعثة في هذا السياق أهمية احترام سيادة جميع البلدان في المنطقة وسلامتها الإقليمية. ولاحظت أنه ولئن كان لديها تقييم مختلف لنطاق التهديد الذي يشكّله وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهيموي فهي توافق على أن وجود تلك القوات يمثل مشكلة لا بد من التصدي لها. واستذكرت أن الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل العمل حاليا، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ خطة مؤلفة من مرحلتين لحل مسألة نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهيموي وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم. وأكدت أن إحراز تقدم يتوقف أيضا على استمرار استعداد رواندا لإعادة المقاتلين التابعين للقوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهيموي إلى وطنهم.

١٢ - وفيما يتعلق بعملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتقد الرئيس كاغامي اختصاصات البعثة مؤكدا أن سقوط بوكافو يعتبر شأنا داخليا كونغوليا محضا لم يكن فيه لرواندا أي دور. وشدد على طبيعة "المشاكل الداخلية" التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤكدا أنه لا ينبغي تحميل رواندا اللوم عن تلك المشاكل.

ثانيا - جمهورية الكونغو الديمقراطية

الانتقال السياسي

١٣ - من أهم أهداف البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الاطلاع المباشر على الإنجازات التي أحرزتها عملية السلام والانتقال منذ الزيارة الأخيرة التي قامت بها البعثة إلى البلد، وذلك قبل فترة وجيزة من إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، لاحظت بعثة المجلس أنه تم إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية وأن تلك المؤسسات باشرت مهامها؛ كما أنشئت قيادة عليا موحدة للقوات المسلحة ودوائر الشرطة؛ وتم تعيين حكام ونواب حكام المحافظات في

جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتم إقرار بعض القوانين الأساسية مثل قانون الجنسية. وكررت البعثة تأييدها القوي لعملية الانتقال في الوقت الذي أكدت فيه لمحاوريها أنه ليس هناك بديل للعملية الجارية الآن. وفي حين رحبت بعثة مجلس الأمن بدخول عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة جديدة تفضي إلى اعتماد الدستور وإجراء الانتخابات أكدت أهمية احترام الموعد النهائي لإنجاز العملية في الموعد المتفق عليه بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٤ - ولاحظ المجلس أنه ما زال يتعين بذل مزيد من العمل في هذا المضمار. وبغية كفالة إجراء انتخابات سلمية، ثمة حاجة إلى الإسراع في تنفيذ الجوانب الأساسية من عملية الانتقال. وتمثل تلك الجوانب في إدماج القوات المسلحة والشرطة وإقرار الدستور وسن مجموعة من التشريعات المتصلة بالانتخابات وغيرها من القوانين الأساسية وإكمال الأعمال التحضيرية التقنية اللازمة للانتخابات، بما فيها تسجيل الناخبين. ولاحظت بعثة المجلس أن من الضروري تحقيقاً لتلك الأهداف، أن يعمل الرئيس يداً بيد على نحو أوثق وأكثر إيجابية مع نوابه الأربعة (المعروفين مجازاً باسم الحيز الرئاسي) ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي على رغبة على استعداد لمساعدة الحكومة الانتقالية من خلال اللجان المشتركة الثلاث المعنية بإصلاح قطاع الأمن والتشريعات والانتخابات، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤). وإذ تتطلع بعثة المجلس إلى المرحلة التي تلي الانتخابات، فهي تؤكد ضرورة هئية الظروف التي تكفل الاستقرار في الفترة اللاحقة للانتخابات. وأكدت البعثة على ضرورة أن تظل العملية الانتخابية جديرة بالثقة.

١٥ - وفي حين أقرّ الرئيس كابيلا ونوابه والزعماء الآخرون المشاركون في العملية الانتقالية بالتأخيرات التي حدثت لغاية الآن، أكدوا من جديد عزمهم على العمل على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وأكد الرئيس كابيلا من جديد التزامه والتزام حكومته بخريطة الطريق الخاصة بعملية الانتقال. وفي المباحثات التي دارت بشأن مباشرة اللجان المشتركة الثلاث لمهامها بالتنسيق مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية والحكومة الانتقالية والمعنية بإصلاح قطاع الأمن والقوانين والانتخابات التي دعا إلى إنشائها مجلس الأمن، وافق الرئيس كابيلا على ضرورة أن تباشر اللجان الثلاث مهامها في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٤.

١٦ - ودُكرت البعثة بالتحديات الهائلة التي يواجهها البلد مثل الحاجة إلى التغلب على استمرار اختلاف وجهات النظر فيما بين العناصر المكونة للحكومة الانتقالية، واستمرار حالة انعدام الأمن في الشرق والتحديات السوقية الضخمة التي يتطلبها حجم البلد وعدم وجود الهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، ذكر بعض المحاورين للبعثة أن مسائل من قبيل "انتشار عقلية الفساد" وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة في مجال المشاريع العامة تسهم في إيجاد بيئة لا تعتبر بنظرهم مفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٧ - وتطرق كثير من المحاورين أيضا إلى التحديات التي تواجه إجراء انتخابات في بلد لم تجر فيه منذ استقلاله انتخابات حرة ونزيهة. فالعقود الأربعة من وجود نظام غير ديمقراطي يتسم بسوء الإدارة الاقتصادية، وعقدان من عدم الاستقرار الميرير تلاهما حربان على مدى فترة خمس سنوات خلّفت بمجموعها جروحا عميقة في البلد. وأكدت البعثة الحاجة إلى مكافحة عبارات الكراهية والدعايات الاستفزازية. ومع ذلك، تشعر البعثة بالارتياح إزاء تصميم جميع من تحاورت معهم على الاضطلاع بعملية الانتقال بكاملها. وأكد قادة عملية الانتقال أهمية إرساء الشرعية من خلال إجراء انتخابات وتشكيل حكومة على أساس المبادئ الديمقراطية. كما عادت البعثة بانطباع قوي إزاء الرغبة العارمة السائدة في أوساط الشعب الكونغولي بشأن إجراء الانتخابات. وخلصت البعثة إلى نتيجة مفادها أنه يتوجب على الأطراف الوصول إلى تفاهم بشأن الفترة التالية لعملية الانتقال من أجل كفالة الاستقرار على المدى الطويل. فالشعب الكونغولي بكافة فئاته لا يريد أقل من ذلك.

استمرار حالة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو والحاجة إلى إقامة علاقات حسن جوار

١٨ - في حين ركزت البعثة في المباحثات التي أجرتها مع محاورها على الانتخابات أساسا، فقد دُكرت بين الفينة والأخرى بحالة انعدام الأمن المتبقية التي لا تزال تعصف بالجزء الشرقي من البلد. وتتجلى حقيقة عدم إحراز تقدم في مجالي الاندماج العسكري وبسط سلطة الدولة في سائر أرجاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في صورة التوترات التي لا تزال قائمة بين الوحدات العسكرية المختلفة للفصائل المتحاربة سابقا في الوقت الذي لا تزال فيه الجماعات المسلحة الأجنبية، وبخاصة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي تشكل تهديدا للسكان المدنيين، والاستقرار في المنطقة، وللبلدان المجاورة إلى حد ما. وأكد المتحاورون الكونغوليون للبعثة في أثناء اجتماعهم بها أن الحالة في مقاطعة ايتوري ومحافظة شمالي كيفو وجنوب كيفو لا تزال متفجرة وتشكل مصدرا للقلق البالغ. ودُكرت البعثة أيضا

باستمرار مشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الذي أشعل فتيل الصراع وأوقده بآن معا. وفي هذا السياق، أكدت البعثة لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية الحاجة إلى إنشاء مؤسسات قادرة على ضبط استغلال الموارد الطبيعية لصالح السكان على نحو شاف وفعال.

١٩ - ولهذا، فإن تحسين الظروف الأمنية في الشرق لا يزال يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة الانتقالية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تُعتبر استعادة الثقة مع البلدان المجاورة على الحدود الشرقية أحد العوامل الرئيسية في هذا المضمار. وعندما أُبلغت بعثة المجلس بالتقارير التي تفيد أن مدينتين حدوديتين قُصفتا في يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من مصادر مجهولة آتية فيما يبدو من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حثت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا على السواء على تفعيل آلية التحقق المشتركة على الفور. ومن المسلم به على نطاق واسع ضرورة معالجة المشكلة الناجمة عن وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي على وجه السرعة بالنظر لقرب إجراء الانتخابات والحاجة إلى بناء الثقة الإقليمية. وأحاطت اللجنة علما بتصميم السلطات الكونغولية على تفعيل عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي وتسريحها وإعادةها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها ووضع تلك العملية في مرحلة أكثر فعالية. وأبلغت البعثة في وقت لاحق بتفاصيل أخرى بشأن الخطة المؤلفة من مرحلتين التي وضعتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسوية هذه المشكلة، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحبت البعثة بحملة التوعية التي تضطلع بها حاليا الحكومة الانتقالية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جنوب كيفو بوصفها المرحلة الأولى من تلك الخطة. وشجعت الحكومة على زيادة تطوير استراتيجيتها المتعلقة بتزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بالتعاون مع رواندا وأوغندا، وفقا لاتفاق بريتوريا الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ والاتفاق الثلاثي الأطراف الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٠ - وعند مغادرة البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تلقت بدهشة تقارير تفيد أن رواندا تعتزم التدخل عبر حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ردا على التهديدات المزعومة الآتية من القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي. وهذا يؤكد بنظر كيغالي الأهمية التي تكتسيها مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي. ونيابة عن بعثة مجلس الأمن، أدلى رئيسها ببيان صحفي في بوجمبورا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر حث فيه حكومة رواندا على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن ينتهك القانون

الدولي أو يقوِّض حالة الاستقرار الهشة في المنطقة أو يعرِّض عملية الانتقال التي يدعمها المجتمع الدولي للخطر. وأشار البيان أيضا إلى الخطة التي وضعتها السلطات الكونغولية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للإسراع في إعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها وحث رواندا على استكشاف سبل للمضي قدما مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الاستفادة من الآليات الثنائية القائمة بينهما.

الحالة في بوكافو

٢١ - قامت البعثة يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة إلى بوكافو والتقت بالسيد بولامبو، حاكم محافظة جنوب كيفو، والسيد كانينغيني، نائب الحاكم، واللواء ماي، قائد المنطقة العسكرية العاشرة، والسيد بوكوبي مفتش الشرطة المحلي. والتقت كذلك باثنين من مستشاري الرئيس هما السيدان سيشامبو ودارويزي. وتلقت البعثة أيضا إحاطة إعلامية شاملة من المكتب الميداني لبعثة المنظمة في بوكافو بشأن الحالة في محافظتي كيفو والأنشطة التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في تلكا المحافظتين.

٢٢ - وكانت تهدف البعثة من وراء زيارتها إلى بوكافو إظهار تضامنها مع سكان المدينة التي وقعت لفترة وجيزة في مطلع حزيران/يونيه تحت قبضة اللواء نكوندا والعقيد موتيبوتسي والعناصر "المنشقة" عن التجمع الديمقراطي الرواندي - غوما. وأتاحت تلك الزيارة أيضا للبعثة فرصة الاستماع لإحاطة إعلامية مباشرة من موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها البعثة وأنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وتلقت البعثة على وجه الخصوص إحاطة بشأن "عملية والونغو" الجارية التي تُعتبر أول عملية مشتركة بين القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغرض منها تعزيز عملية نزع سلاح العناصر المسلحة الرواندية وإعادتهم إلى وطنهم. وتتسم المرحلة الراهنة من العملية بطابع تحضيري. وهي تستهدف توفير الحماية للمدنيين الذين يقعون في أغلب الأحيان ضحية للاعتداءات التي تشنها عليهم القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي التي تقوم بعمليات في المنطقة إلى الغرب من بوكافو وتسعى كذلك إلى تشجيع الأخيرة على الالتحاق في البرنامج الطوعي الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وذلك قبل الشروع بالمرحلة العسكرية. وقد أنشأت القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مركزا للعمليات المشتركة لتنسيق أنشطتهما وتنسيق احتياجاتهما من الدعم.

٢٣ - وعلى الرغم من العقوبات العديدة التي تقف في طريق إحلال السلام في أي مكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التحديات القائمة في محافظتي كيفو تُعتبر تحديات كأداء بوجه خاص لكونهما اکتوتينا بنار الصراع الذي دار فيهما خلال السنوات الخمس الأخيرة. فالخسائر الناجمة عن الصراع هائلة وتشمل تشريد مئات الآلاف من الأشخاص وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واستخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والتدمير الواسع النطاق ونهب الممتلكات واستخدام الأطفال كجنود على نطاق واسع من قبل غالبية الجماعات المسلحة. وفي أعقاب الأزمة التي حدثت في بوكافو والمذبحة التي تعرّض لها اللاجئون الكونغوليون في مدينة غاتومبا الواقعة على الحدود في بوروندي، تواجه المنطقة أيضا تحديا كبيرا يتمثل في إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الكونغوليين من قبيلة بانيامولينغي إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمع في بيئة معادية تماما للناطقين باللغة الرواندية.

٢٤ - وفي الاجتماع الذي عقده البعثة مع السلطات المحلية، أكدت البعثة من جديد إدانتها للاستيلاء على بوكافو في ٢ حزيران/يونيه والفظائع التي ارتكبت إبان ذلك. كما أبلغت البعثة قادة جنوب كيفو أن قرارها هذا أفضى إلى اتخاذ المجلس القرار القاضي بزيادة قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتزويدها بعدد إضافي قدره ٩٠٠ ٥ فرد سينتشر غالبيتهم في محافظتي كيفو حيث سيرابط في كل منهما فوج مؤلف من ثلاث كتائب. وقد أنجز الفوج الهندي والفوج الباكستاني عمليات الاستطلاع التي قاما بها من أجل نشر قواتهما عما قريب في محافظتي كيفو، وذلك قبل وقت وجيز من زيارة البعثة إلى بوكافو. ووصلت عناصر متقدمة من الكتيبة الباكستانية الأولى إلى موقع العمليات خلال الزيارة نفسها. وسوف يستغرق نشر كلا الفوجين بكاملهما بضعة أشهر.

٢٥ - وأكد الحاكم وأعوانه من جديد عزمهم على بذل قصارى جهدهم لكفالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر. كما لاحظ القادة أنه على الرغم من الشك العميق الذي لا يزال يعتري الجماعات المختلفة فإنهم سينظرون في اتخاذ مبادرات للمصالحة تستهدف ضمان التعايش بين جماعة بانيامولينغي وغيرها من الجماعات. واستعرضوا بإيجاز التحديات العديدة المتبقية، ومنها على سبيل المثال حالة انعدام الأمن الناشئة عن استمرار تدفقات الأسلحة والاحتياجات الإنسانية الضخمة وعدم إمكانية الوصول إلى أجزاء من المحافظة وعدم وجود هياكل أساسية والافتقار إلى الاحتياجات المادية.

دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي

٢٦ - في أثناء الاجتماعات التي عقدها بعثة المجلس مع المحاورين الكونغوليين، ذكّرهم بأن المجلس قد "وظّف" قدرا كبيرا من وقته لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإثر

اعتماد المجلس القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) أصبحت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم وأكثرها تكلفة. ويجري حاليا تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة هذه بهدف تمكينها من المساهمة في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي منها ومساعدة الحكومة الانتقالية على المضي قُدما في عملية الإصلاح والعملية السياسية. ولاحظت البعثة التحديات التي تواجهها حاليا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال إعادة التشكيل. ورحبت بسياسة القبضة القوية التي تمارسها بعثة المنظمة إزاء مسألة الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي التي تعتبر من المسائل المثيرة للقلق البالغ، وبالنهج الذي تتبعه في معالجة تلك المسألة القائم على عدم التسامح المطلق بها. وأكدت أهمية التخطيط المبكر والمفصل لدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - وأعربت البعثة عن أملها في أن يستغل قادة العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة الدعم الفريد الذي يقدمه المجتمع الدولي وأن يعكفوا جديا على إعداد الترتيبات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار بعد فترة الانتخابات. وفي حين تظل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أداة رئيسية يستخدمها مجلس الأمن لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن البعثة ترحب بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية (CIAT) التي تمثل منتدى أساسيا لتنسيق النهج التي تتبعها بعثة منظمة الأمم المتحدة مع الشركاء الحيويين الثنائيين والمتعددي الأطراف العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، شجعت البعثة "الحيز الرئاسي" على البقاء على اتصال وحوار منتظم مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية.

ثالثا - بوروندي

٢٨ - زارت بعثة مجلس الأمن بوجومبورا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن الأمور التي شجعتها كثيرا التقدم المحقق في عملية السلام منذ زيارتها الأخيرة. ومع التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تضم الحكومة الانتقالية لبوروندي الآن ممثلين من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا). ولاحظت البعثة مع الرضا أن الأطراف البوروندية توصلت إلى تفاهم عام بشأن نهاية الفترة الانتقالية.

٢٩ - وأعربت البعثة عن دعمها القوي للعملية الانتقالية التي تستند إلى مبادئ الحوار وتقاسم السلطة والمصالحة. وكان مجلس الأمن قد أنشأ عملية الأمم المتحدة في بوروندي في

وقت سابق من العام لتسهيل هذه العملية وتوطيدها. ومع ترحيبها بالقرار الذي أيدته الدول الأطراف في مبادرة السلام الإقليمية القاضي بتمديد الفترة الانتقالية، أكدت بعثة مجلس الأمن كذلك لمحاوريها البورونديين ضرورة الالتزام بصرامة بالجدول الزمني الانتخابي المعتمد حديثاً، والذي أعدته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويظل هناك الكثير مما ينبغي عمله في الأشهر السبعة المقبلة.

٣٠ - وأعربت البعثة عن قلقها إزاء التأخيرات التي ووجهت حتى الآن في مجالين حاسمين. أولاً، ينبغي اعتماد قانون الانتخابات وقانون المجالس البلدية، وهما من الشروط الأساسية لتنظيم الانتخابات. وثانياً، ينبغي تحقيق تقدم في مجال نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، من أجل تهيئة بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات. ولتحقيق ذلك بدوره، من الضروري اعتماد مشروع قانون تنظيم قوات الدفاع والأمن المعروض حالياً على الجمعية الوطنية.

٣١ - وفي تعاملها مع الزعماء البورونديين أولت البعثة أهمية بالغة لضرورة كفالة الاستقرار في فترة ما بعد الانتقال، مؤكدة على أن الانتخابات ليست هدفاً بحد ذاتها، بل ينبغي أن تُسخر لتحقيق سلام دائم. وشجعت البعثة محاوريها على العمل من أجل تهيئة ظروف ملائمة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأعربت البعثة عن أملها في أن تعمل بوروندي مع جيرانها لتعزيز الأمن الإقليمي، بعد نجاح مؤتمر قمة دار السلام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٣٢ - وشعرت البعثة بالاطمئنان إزاء التصميم الذي أعربت عنه جميع الأطراف البورونديّة المتحاورّة معها باحترام الجدول الزمني للانتخابات، والسعي لتعجيل جهودها الرامية إلى معالجة المسائل المعلقة المشار إليها أعلاه من خلال حوار يشمل جميع الأطراف المعنية. وفي نفس الوقت، أشار أعضاء مجلس الأمن إلى أولويات أخرى تطرقت إليها مختلف الجهات المتحاورّة مع المجلس، مثل الحاجة إلى تعجيل عملية الاندماج العسكري؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين؛ والتحويل السريع للجماعات المتحاربة السابقة إلى أحزاب سياسية؛ والحاجة إلى السعي لإجراء مشاورات أوسع نطاقاً بشأن مشروع دستور ما بعد الفترة الانتقالية.

٣٣ - وشدد جميع المتحاورين مع البعثة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير حاسمة ضد قوات التحرير الوطنية التي يقودها أغاثون رواسا، وهي الجماعة الوحيدة الخارجة عن عملية السلام. وأشار إلى أن مؤتمر قمة مبادرة السلام الإقليمية، المعقود في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر اعتبر الحركة منظمة إرهابية وإلى أن المتحاورين مع البعثة تقدموا بطلبات

متكررة إلى المجلس يدعوه فيها إلى اتخاذ إجراء بشأن المسألة. وأعرب المتحاورون مع البعثة عن قناعتهم بأن قوات التحرير الوطنية - رواسا غير مستعدة للدخول في مفاوضات، على الرغم من الفرص الكثيرة التي أتاحت لها للقيام بذلك. وفي نفس الوقت، بين الزعماء البورونديون أن قوات التحرير الوطنية لا تشكل تهديدا كبيرا للحكومة الانتقالية أو للعملية الانتخابية.

٣٤ - وأعاد المتحاورون مع البعثة التأكيد في كثير من الاجتماعات على مناشدتهم المجتمع الدولي بإنشاء لجنة التحقيق القضائية الدولية، على نحو ما ينص عليه اتفاق أروشا. والشعور السائد هو أن إنشاء اللجنة سيؤكد التزام المجتمع الدولي العميق بدعم الكفاح ضد الإفلات من العقاب في بوروندي. وفي الجانب الإيجابي، لاحظت البعثة اعتماد البرلمان لمشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، ويُنتظر أن يصدر الرئيس القانون.

٣٥ - وتم التوصل إلى تفاهم عام بشأن تقاسم السلطة استنادا إلى اتفاق بريتوريا المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٤، واعتمد الدستور الانتقالي. وترى البعثة ضرورة استمرار الأطراف التي لديها آراء مخالفة في العمل مع الأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، بروح من الواقعية والقبول بالحل الوسط، لا سيما خلال مناقشة مشروع القانون الانتخابي، من أجل تفادي مزيد من التأخير في الجدول الزمني للانتخابات. وأحاطت البعثة علما بالطلبات التي تقدمت بها بعض أطراف الحوار بإنشاء آلية "متابعة" من نوع ما، يشارك فيها المجتمع الدولي، وعلى الأخص دول المنطقة، خلال فترة ما بعد الانتخابات، للاستمرار في مساعدة الحكومة البوروندية.

٣٦ - وشعرت البعثة بالاطمئنان لما تلقت من تقييم يحظى بتأييد واسع من الأطراف البوروندية مفاده أن الوضع الأمني في البلاد شهد تحسنا كبيرا. وباستثناء مقاطعة بوجومبورا الريفية، حيث تستمر الوحدات المشتركة بين القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) في الاشتباك مع قوات التحرير الوطنية (رواسا)، يعتبر الشطر الأعظم من البلد مستقرا الآن. وفي نفس الوقت، حدثت عمليات تشريد واسعة النطاق في مقاطعة بوجومبورا الريفية، وازداد معدل الجريمة بصفة عامة. وشددت البعثة على الحاجة إلى مضاعفة جهود الحكومة لحماية السكان المدنيين الذين لا يزالون يقعون ضحايا للاعتداءات. وفي أعقاب اجتماع البعثة مع ممثلي المجتمع المدني تأكدت لديها ضرورة اتباع استراتيجية فعالة للكفاح ضد جو الإفلات من العقاب الذي يسود البلاد.

٣٧ - ووجهت جميع الأطراف المتحاوره مع البعثة، كما حدث في زيارات مجلس الأمن السابقة للبلد، نداء موحدا لمساعدتها على التغلب على الفقر المدقع، الذي يشعل فتيل النزاع في البلد، ويشكل سببا من الأسباب الرئيسية لمعاناة السكان. وطلب كثير من الزعماء الإسراع في دفع المعونة المتعهد بها، بينما ناشد آخرون بإلغاء الدين الخارجي لبوروندي. وسمعت البعثة تأكيدات مكررة للصلة الطبيعية بين السلام والتنمية طوال الفترة التي قضتها في بوروندي.

دور عملية الأمم المتحدة في بوروندي والمجتمع الدولي

٣٨ - أعربت البعثة عن تمانيتها للأمم المتحدة لقيامها بوضع عملياتها في بوروندي موضع التنفيذ. وبعد خمسة أشهر من عملية الانتقال السلسة من البعثة الأفريقية في بوروندي إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي، تكاد البعثة، التي تلقت منذ ذلك الحين تعزيزات من الوحدات الإضافية والخبرات المدنية المتخصصة، تبلغ حاليا قوامها المقرر، وموظفوها المدنيون والعسكريون متواجدين في جميع أنحاء بوروندي. ولاحظت البعثة التعاون الوثيق بين عملية الأمم المتحدة وبين الحكومة الانتقالية في المسائل ذات الأهمية الحيوية مثل المسائل الانتخابية ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وأظهرت لجنة رصد التنفيذ التي تترأسها الممثلة الخاصة للأمين العام في بوروندي فعاليتها في تشجيع الحكومة الانتقالية على النهوض بعملية السلام.

رابعا - البعد الإقليمي

٣٩ - وبينما اعترف المجلس على الدوام بالصلات بين عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، إلا أن البعثة شعرت بأن البعد الإقليمي للنزاع أصبح أكثر بروزا منذ زيارتها الأخيرة، واتضح بجلاء من خلال الحادثة المأساوية التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس في مركز لعبور اللاجئين في غاتومبا ببوروندي، حيث دُبح ١٥٢ من الكونغوليين من قبيلة بانيامولينغي عمدا وعن سابق إصرار. وقد أدت موجات العودة التلقائية للاجئين من بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تلت الحادثة إلى تفاقم حدة التوتر على الحدود، خاصة عندما تقطعت بهم السبل في المنطقة المحرمة الواقعة بين البلدين. وتؤثر تدفقات اللاجئين على جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن تظل عودة اللاجئين سالمين وإعادة إدماجهم السلسة في المناطق التي أتوا منها وفي ظروف من السلامة، أحد الأهداف الرئيسية لزعماء المنطقة.

٤٠ - وتشعر البعثة بانزعاج شديد لما تلقتته من أدلة من الأطراف المتحاوره معها تشير إلى استمرار تدفق الأسلحة غير المشروع إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبر الحدود الكثيرة الثغرات. وبينما يسمح تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في محافظتي كيفو وإنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بالإضافة إلى العمل الذي يقوم به فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بزيادة قدرة المجتمع الدولي على رصد هذا التداول غير القانوني للأسلحة، إلا أن البعثة ذكّرت بالحجم الهائل لهذه المهمة، حيث يوجد ما لا يقل عن ٣٢٥ مهبط طائرات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمفرده. كما يساور البعثة القلق مما تلقتته من تقارير، وإن تك غير مؤكدة، تفيد بتعاون محتمل عبر الحدود بين مختلف الجماعات المسلحة.

٤١ - وتندد البعثة بالعنف الجنسي السائد في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ولا تزال جميع الجماعات المسلحة تقريباً ترتكب هذه الفظائع، بما في ذلك وحدات مرتبطة بحكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ويجب وضع حد للعنف الجنسي باعتباره جريمة حرب، ويُستععى انتباه الزعماء الإقليميين إلى مسؤولياتهم عن محاسبة أولئك المسؤولين.

٤٢ - وان احتتام مؤتمر قمة دار السلام بنجاح في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يخلق بصيصاً من الأمل بفتح صفحة جديدة من التعاون الإقليمي. وقد بعثت هذه النتيجة الإيجابية ديناميكية في العملية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. والنبا المثير للقلق عن تهديدات رواندا بأنها مستعدة للتدخل عبر الحدود من أجل "شل" القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهموي، من شأنه زيادة الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي فحسب والبعثة على قناعة من أن تنفيذ الأحكام الـ ٨٢ الوارد في إعلان دار السلام سيشكل أساساً متيناً لتوطيد السلام وتشجيع التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، واضعة في الاعتبار ضرورة احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها.

٤٣ - وأتمت البعثة زيارتها للمنطقة بعقد اجتماع مع الرئيس موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وتبادلت معه الآراء بشأن حالة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وبشأن الوضع الإنساني في شمال أوغندا.

٤٤ - وأعرب الرئيس موسيفيني عن رأي مفاده أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة - لكي تحقق السلام الدائم فيها - إلى سلطة مركزية أقوى تدعمها قوة عسكرية مقتدرة. كما أعرب عن شعوره بأن زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية، وعلى الأخص الشركاء الأفريقيين في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في لوساكا في عام ١٩٩٩، شرط من

الشروط الأساسية. وأضاف أن المجتمع الدولي عموماً لا يساهم في العملية في الوقت الحاضر مساهمة عميقة ومجدية. وبخصوص الوضع في إيتوري، أكد الرئيس موسيفيني على الحاجة إلى إدماج الجماعات المسلحة، على نحو ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة الانتقالية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أعرب الرئيس موسيفيني عن شعوره بأن انهماك دول المنطقة في المسألة حقق نتائج، وأشاد بشراكتها المثمرة مع الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن هذه الشراكة يمكن أن تشكل نموذجاً مستقبلياً للتعاون. وبخصوص العملية السياسية، أكد أهمية الحفاظ على المبدأ الرئيسي الذي استرشد به اتفاق أروشا، وهو: "الديمقراطية مصحوبة بالأمن للجميع". وأضاف أنه تحقيقاً لهذا الغرض، من الأهمية بمكان أن تُمثّل مصالح الأقليات بصورة ملائمة في المؤسسات الرئيسية للحكومة المقبلة.

٤٦ - وفيما يختص بشمال أوغندا، أعرب الرئيس موسيفيني عن ثقته في أن التزاع هنالك سوف يخدم عما قريب، نظراً للتطورات الإيجابية الحديثة في عملية السلام في السودان، ونتيجة لكبح جماح العمليات التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة عبر الحدود، وقال إن محاربي جيش الرب أصبحوا الآن في عداد "الفارين من وجه العدالة". وأكدت البعثة قلقها الشديد إزاء الحالة الإنسانية، وناشدت الرئيس إيلاء اهتمام خاص لمحنة الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالصراع. وإجابة على ذلك نوّه الرئيس موسيفيني إلى أن جيش الرب فقد قدرته فعلياً على اختطاف الأطفال.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٧ - وجدت بعثة مجلس الأمن أن التحديات الرئيسية التي تواجه كلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي متشابهة إلى حد يدعو للدهشة: وهو الحاجة إلى تسريع تنفيذ الجوانب المعلقة من خطة العملية الانتقالية التي ترمي إلى تنظيم انتخابات ذات مصداقية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم. وفي حين يختلف سياق النزاعين وظروفهما، يجد البلدان نفسيهما عند مفترق طرق في عمليتي السلام الجاريتين فيهما. ولاحظت البعثة الطبيعة العويصة للمرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية، حيث تُوجّل أصعب المسائل عادة حتى نهاية العملية. وعلى قادة الحكومتين الانتقالتين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي أن ثابروا في التزامهم بجعل عملية السلام غير قابلة للتراجع. وتلك مسؤوليتهم.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، كلما عمل زعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على دفع عملية الانتقال في بلديهما قدماً لكلما زادت احتمالات قدرة المجتمع الدولي على مد يد

المساعدة لهما. وتلاحظ البعثة أن الدعم الدولي للعمليات الانتخابية يتسم على الأرجح بأهمية بالغة ويشمل المساعدة المالية ومشاركة المراقبين الدوليين.

٤٩ - وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشير بعثة مجلس الأمن إلى أن الأطراف الموقعة على الاتفاق الشامل والجامع حددت الأهداف التالية للعملية الانتقالية: (أ) إعادة توحيد البلاد وتهدئة الأوضاع فيها وإعادة إعمارها، واستعادة سلامتها الإقليمية، وإعادة بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي الوطنية؛ (ب) المصالحة الوطنية؛ (ج) تشكيل جيش وطني منظم ومتكامل؛ (د) عقد انتخابات حرة وشفافة على جميع المستويات، مما يسمح بإقامة نظام ديمقراطي دستوري؛ (هـ) إقامة هياكل تؤدي إلى نظام سياسي جديد. والتقدم المحرز منذ شهر حزيران/يونيه الماضي - إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية - هو تقدم مثير للإعجاب. وفي نفس الوقت، تُذكر قائمة المهام البعثة بالعقبات الكأداء التي لا تزال قائمة.

٥٠ - توصي البعثة بأن يعقد الحيز الرئاسي (Espace présidentiel) اجتماعات منتظمة مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية من أجل المساعدة على "ترتيب الأولويات" المنصوص عليها في خريطة الطريق الواسعة النطاق التي وضعتها الحكومة الانتقالية. كما ترحب الآن بعزم ممثلين من الحكومة الانتقالية على الدخول في حوار مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الشركاء الدوليين من خلال عمل اللجان الثلاث المشتركة بشأن القضايا الحاسمة لنجاح العملية الانتقالية. ونظرا لأن الانتخابات تقرر إجراؤها في ظرف سبعة أشهر، فإن الحاجة إلى إنشاء هياكل تتمخض عن نظام سياسي جديد أصبحت أكثر إلحاحا.

٥١ - وتحت البعثة الحكومة الانتقالية بقوة على وضع خطة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، تدعمها بعثة منظمة الأمم المتحدة. وما لم تحل مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإنها ستظل عاملا من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. ولهذا، توصي البعثة بأن يبحث مجلس الأمن مقدمي المعونة المالية والفنية المحتملين على مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمتها الحيوية المتمثلة في الإدماج العسكري. وتوصي البعثة كذلك أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة، ضمن ولايتها الحالية، وبالإشتراك مع الحكومة الانتقالية والقوات المسلحة الكونغولية، باستكشاف التدابير التي يمكن اتخاذها على المدى القصير لمعالجة المشاكل الناشئة عن وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تبذل إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كل ما في وسعهما للتعجيل بنشر القدرات المحسنة في تلك المنطقة.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، يشكل تشغيل آلية التحقق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتنفيذ الجوانب الدبلوماسية والأمنية للاتفاق الثلاثي الأطراف المعقود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا ضرورة لا محيد عنها. وتوصي البعثة المجلس بالاستمرار في رصد تنفيذ هذه الاتفاقات عن كثب، وبتابعة أدوار دول المنطقة وأنشطتها الرامية إلى تحقيق هذا الغرض دون هوادة. كما توصي البعثة بإعادة تنشيط اللجان المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي المشكّلة في عام ٢٠٠٢، بغية توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين. وتؤيد البعثة اهتمام بوروندي بالانضمام إلى الآليات المتفق عليها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

٥٣ - وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أعجبت البعثة بالخطوات الكبيرة المجتازة نحو تحقيق السلام تحت قيادة رئيس الحكومة الانتقالية. وترحب بروح المصالحة التي سادت العملية حتى الآن. وأحاطت البعثة علما من خلال زيارتها بالمطالب الرئيسية الثلاثة المقدمة إليها من الجهات المتحاورة معها. أولا، توصي البعثة أن يمعن مجلس الأمن النظر في مسألة قوات التحرير الوطنية، بهدف تحديد ما يتعين اتخاذه من تدابير إضافية ضد تلك العناصر من الحركة التي تعرض عملية السلام للخطر. وثانيا، فيما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب، توصي البعثة بأن يتخذ المجلس إجراء عاجلا بشأن تقرير بعثة التقييم الموفدة إلى بوروندي الذي اقترحت فيه تشكيل لجنة تحقيق قضائية دولية، وهو تقرير يجب أن يُقدم إلى المجلس بأسرع ما يمكن. ثالثا، فيما يتعلق بالمساعدة في تخفيف حدة الفقر توصي البعثة بأن يبادر المجلس من لدته إلى حث البلدان المانحة على تقديم المساعدة المالية والفنية التي تشتد الحاجة إليها لبوروندي بقدر ما تسمح طاقتها على استيعاب تلك المساعدة وأن تعمل مع السلطات البورونديّة على توسيع هذه الطاقة.

٥٤ - وارتاحت البعثة لكون عملية الأمم المتحدة في بوروندي تلعب دورا مفيدا، بل لعله دور لا يمكن الاستغناء عنه، في مساعدة الشركاء البورونديين على تنفيذ عملية السلام. وبالتالي توصي البعثة بأن يمدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي عند نظره في التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2004/902).

٥٥ - وترى البعثة ضرورة أن يواصل مجلس الأمن بنشاط استطلاع السبل الكفيلة باتخاذ تدابير لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، التي تخلق جوا ملائما لانتهاكات حقوق الإنسان

الواسعة النطاق إذا لم يجر اتخاذ تدابير من ذلك القبيل لمكافحتها. وينبغي أن تُستخدم بصراحة كافة الوسائل المتاحة، مثل مرصد حقوق الإنسان الوطنية، ولجان تقصي الحقائق والمصالحة، والملاحقات القضائية لأولئك المسؤولين.

٥٦ - وتلاحظ البعثة أنه على الرغم من التحديات المتزامنة التي لا تزال قائمة، خطت عملية تعزيز الأمن الإقليمي خطى حثيثة وإيجابية. ومنذ اعتماد المبادئ الخاصة بعلاقات حسن الحوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تحقق تقدم كبير أدى إلى اعتماد إعلان دار السلام. وتوصى البعثة مجلس الأمن بالترحيب بهذا التطور وتشجيع الأطراف المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على التركيز على وضع أولويات وتنفيذها على جناح السرعة.

٥٧ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها لرؤساء الدول وغيرهم من أطراف الحوار الذين التقوا بها وأدلوها بأراء قيّمة. كما تعرب البعثة عن عميق امتنانها للممثلين الخاصين سوينغ وماكاسكي، على المشورة الحصيفة والمساعدة الواسعة النطاق التي قدمها لتسهيل زيارة البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. كما تود البعثة أن تشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر وكالات الأمم المتحدة على الدعم اللوجستي المتكامل الذي وفرتة باسم البعثة في كل من نيروبي وكيغالي وعينتابي وتشكر كذلك موظفي الأمانة العامة الذين رافقوها على كفاءتهم المهنية ودعمهم لها.